تطور العلاقات السياسية والاقتصادية

الصينيه - الهندية أفاق المستقبل

(دراسة بعد عام ٢٠٠٨)

أ.م.د محمد عباس احمد

كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

dr.muhammed@nahrainuniv.edu.iq

الملخص

ان العلاقة الثنائية بين الصين والهند بدات بالتنامي منذ عام ١٩٥٠، وكلا البلدين الصين والهند هما القوتان الرئيسيتان في آسيا، وهما دولتان في الأساس يملكان الاقتصاد الأكثر ازدحاما والأسرع نموا في العالم. وقد مكن تطوير محو الأمية السياسية والمالية العلاقات المتبادلة بينهماو هي أكثر أهمية حيث تتمتع العلاقات الاجتماعية والمالية بين الصين والهند بتاريخ طويل. ليس طريق الحرير فقط وانما يعد الطريق طريق اتصال مهم بين الهند والصين ويعتقد أيضًا أنه ساهم في تنمية المنطقة بالاجمع وله دور اساس في التنمية المستدامه اليوم. الهند والصين، الدولتان الأكثر اكتظاظا بالسكان في العالم، لديهمابعدا وتأثيرا عالميا. وكلاهما قوتان اقتصاديتان ناشئتان، ومحركات للسلام والأمن العالميين. تعتبر فترة ما بعد الحرب الباردة علامة فارقة في تاريخ العلاقات الدولية. وكانت نتائج هذا التغيير في شكل القومية والعرقية والحروب الأهلية وإنهاء الاستعمار. تعتبر الهند والصين تمثلان ثلثي سكان العالم ومحركين اقتصاديين متطورين. ومع تصاعد موجة التنافس والتسابق في داخل المحيط الاقليمي والدولي، فإن القوى الإقليمية: الصين والهند، تجتذب جيرانها وتعمل على جذبهم في مجالات الدفاع والاستثمار الاقتصادي والتنمية. معادلة القوة التي ستجري على المستوى الإقليمي والعالمي. ولن يخلو المستوى من التحديات والفرص. وبما أن الاقتصاد الصيني مر بعدة مراحل ناجحة من التحديث وسياسته الخارجية المتغيرة، فإن التقارب مع جارتها المباشرة (الهند) كان بمثابة فصل جديد في العلاقات الهندية الصينية بعد عام ٢٠٠٨. وقد شهدت أهداف السياسة الخارجية للصين تحولاً نموذجياً، حيث تحولت من المصالح الجيوسياسية إلى المصالح الاقتصادية الموجهة نحو المجتمع الدولي، وخاصة دول المحيط الاقليمي. وفيما يتعلق بالتوجهات الاقليمية، أعربت الصين عن استعدادها لتبني نهج ثلاثي

الكلمات المفتاحية: الصين، الهند، التعايش السلمي، العلاقات، الاقتصاد .

Abstract

The bilateral relationship between China and India began to grow since 1950, and both countries, China and India, are the two major powers in Asia, and they are essentially two countries that have the most crowded and fastest-growing economies in the world. The development of political and financial literacy has enabled mutual relations between them and are even more important as the social and financial relations between China and India have a long history. Not only is the Silk Road, but the road is an important communication route between India and China. It is also believed that it contributed to the development of the region as a whole and has a fundamental role in sustainable development today. India and China, the two most populous countries in the world, have a global reach and influence. Both are emerging economic powers and engines of global peace and security. The post-Cold War period is considered a milestone in the history of international relations. The results of this change were in the form of nationalism, ethnicity, civil wars, and decolonization. India and China represent two-thirds of the world's population and are advanced economic engines. With the escalation of the wave of competition and competition within the regional and international environment, the regional powers: China and India are attracting their neighbors and working to attract them in the fields of defence, economic investment and development. The power equation that will take place at the regional and global levels. The level will not be without challenges and opportunities. As the Chinese economy went through several successful stages of modernization and its changing foreign policy, the rapprochement with its immediate neighbor (India) marked a new chapter in India-China relations after 2008. China's foreign policy objectives witnessed a paradigm shift, as it shifted from interests Geopolitical to economic interests directed towards the international community, especially the countries of the regional environment. Regarding regional trends, China expressed its readiness to adopt a tripartite approach

اولا: المقدمة

الهند والصين، الدولتان الأكثر اكتظاظا بالسكان في العالم، لديهمابعدا وتأثيرا عالميا. وكلاهما قوتان اقتصاديتان ناشئتان، ومحركات للسلام والأمن العالميين. تعتبر فترة ما بعد الحرب الباردة علامة فارقة في تاريخ العلاقات الدولية. وكانت نتائج هذا التغيير في شكل القومية والعرقية والحروب الأهلية وإنهاء الاستعمار. تعتبر الهند والصين تمثلان ثلثي سكان العالم ومحركين اقتصاديين متطورين. ومع تصاعد موجة التنافس والتسابق في داخل المحيط الاقليمي والدولي، فإن القوى الإقليمية: الصين والهند، تجتذب جيرانها وتعمل على جذبهم في مجالات الدفاع والاستثمار الاقتصادي والتنمية. معادلة القوة التي ستجري على المستوى الإقليمي والعالمي. ولن يخلو المستوى من التحديات والفرص. وبما أن الاقتصاد الصيني مر بعدة مراحل ناجحة من التحديث وسياسته الخارجية المتغيرة، فإن التقارب مع جارتها المباشرة (الهند) كان بمثابة فصل جديد في العلاقات الهندية الصينية بعد عام ٢٠٠٨. وقد شهدت أهداف السياسة الخارجية للصين تحولاً نموذجياً، حيث تحولت من المصالح الجيوسياسية إلى المصالح الاقتصادية الموجهة نحو المجتمع الدولي، وخاصة دول المحيط الاقليمي. وفيما يتعلق بالتوجهات الاقليمية، أعربت الصين عن استعدادها لتبني نهج ثلاثي، أي الصين والهند ودول جنوب آسيا الرئيسية الأخرى. في هذه الثلاثية الجيوسياسية المعقدة، على الرغم من قيام الصين بتوسيع مشاركتها الاقتصادية، فإنها ستظل تسبب مشاكل جيوسياسية وجيواقتصادية خطيرة. وباعتبارها جارة قريبة للصين، تحتل الهند موقعاً مهماً في تحقيق أهداف سياسة الصين في جنوب آسيا. ومع ذلك، فإن الدعم الاستراتيجي الذي تقدمه الصين لباكستان، منافس الهند على المدى الطويل، ومشاركتها في كشمير التي تحتلها

باكستان، يشكلان تحديين رئيسيين يواجهان الهند. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تتعاون بشكل كامل مع الدول المجاورة الأخرى. ومن ناحية أخرى، فإن المشاركة الاقتصادية مع المنطقة ستجلب فرصاً هائلة، ليس للهند فحسب، بل ولجنوب آسيا ككل. وتبقى مشكلة الحدود بين البلدين واحده من اهم المعضلات التي تواجه علاقة الدولتين .

ثانيا: اهمية البحث

تحظى العلاقات الصينية – الهندية باهمية كبيره على الصعيدين الاقليمي والدولي، وقد تميزت هذه العلاقة بين البلدين بخصائص عدة دفعت الكثير من الباحثين الى الاهتمام بمعالمه ،ومن هنا تنبع اهمية الموضوع حيث اضحى نموذج يستحق الدراسة بالرغم من تصاعد وتيره الصراع بين البلدين الانه في المقابل يشهد النمو الاقتصادي والتعاون في المجال الاقتصادي والتجاري نموا كبيرا وغير مسبوق لدى الدولتين .

ثالثا: اشكالية البحث

تدور اشكالية البحث حول طبيعة العلاقة الصينية –الهندية وماشهدته من متغيرات منذ ٢٠٠٨ صعودا بعد الازمة المالية العالمية والتغيرات التي طرات على معالم التجارة العالمية، وتنامي الدور الصيني عالميا واقليميا وتصاعد حدة الصراع الحدودي الصيني الهندي ممايهدد استقرار الدولتين ،ويرسم معالم او سيناريوهات مستقبلية جديده يكون لها تاثيرها المباشر وغير المباشر على معالم النظام الدولي ودور القوى الموثره بداخله.

رابعا: اهداف البحث

يهدف البحث الى تسليط الضوء على دور المصالح الاقتصادية في رسم معالم التوجهات السياسية الخارجية للدول وتاثيرها على المحيط الاقليمي والدولي ورسم السيناريوهات المستقبلية ،وكيفية توظيف المصلحة الاقتصادية في تنامي العلاقات بين الدول وتجنب الصراع فالعلاقات الصينية الهندية ذات طبيعة منفردة عن سواها من

العلاقات الدولية في توظيف المصلحة الاقتصادية لتحقيق الاهداف العليا للدولة.

رابعا: فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها لعبت المصالح الاقتصادية دور مؤثر في طبيعة العلاقات الصينية الهندية ورسم معالم مستقبلها بعد عام ٢٠٠٨ الامر الذي اثر على المحيط الاقليمي والدولي .

خامسا : منهجية البحث

تحقيقا لاهداف البحث ،استعان الباحث بالمنهج الاستنباطي والاستقرائي اي الانتقال من العام الى الخاص ،والانطلاق من نقطة واقعية وحقيقية ،وباعتماد الطريقتين الوصفية والتاريخية،وذلك عبر تجميع البيانات والمعلومات التاريخية عن الموضوع وتوصيفها ومقارنتها ،كما استخدم منهج الاستشراف المستقبلي .

سادسا:هيكلية البحث

ومن هنا تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث رئيسة ثم الخاتمه والاستنتاجات:

المبحث الاول : المسار التاريخي للعلاقات الصينية الهندية

المبحث الثاني : اشكاليات ادارة العلاقات الثنائية الصينية الهندية

المبحث الثالث : مستقبل العلاقات الصينية الهندية

المبحث الاول: المسار التاريخي للعلاقات الصينية الهندية

ان العلاقات الاقتصادية الدولية تقوم على التفاعل الاقتصادي بين الدول. وتشمل هذه التفاعلات التجارة في السلع والخدمات والأصول والأفكار، فضلاً عن تأثيرات القواعد واللوائح والسياسات مثل التعريفات والحصص التجارية والضوابط على التدفق الدولي لرأس المال ونظام سعر الصرف وكل مايتعلق بالنظام المالي والنقدي الدولي .

إن السمة الأكثر بروزًا للعلاقات الصينية - الهندية هي تاريخهما في النزاعات الإقليمية التي أعقبت الاستعمار، بدءًا من حربهما الحدودية عام ١٩٦٢ وماتلاها من خلافات حدودية . على الرغم من أن البلدين نجحا في تهدئة التوترات بين عامي ١٩٦٨ و ٢٠١٧ (باستثناء عام ١٩٨٧)، وذلك بفضل اتفاقية حدودية مشتركة. لكن الضعف دائمًا ما يكون كامنًا ويمكن أن ينجم عنه تطورات طفيفة في المناطق الحدودية من قبل أي من الجانبين وحلقات التعبئة السياسية المحلية. ولأيمكن التقاضي عن الدور الدولي في تلك الخلافات[1].

وبالرجوع الى الزيارة التاريخية التي قام بها رئيس الوزراء الهندي راجيف غاندي إلى الصين في عام ١٩٨٨، شهدت العلاقات الثنائية تغيرات كبيرة. في حين أن النزاعات الإقليمية، وقضية التبت، وتصورات التهديدات لا تزال تلقي بظلالها على التطبيع الكامل للعلاقات بين الحضارتين القديمتين في آسيا - وكلاهما قوتان صاعدة في المنطقة، فقد تقدمت العلاقات بين الصين والهند على الرغم من العوائق السياسية والأمنية وذهبت عبر مسار تنمية غير عادي. في الخمسينيات من القرن الماضي، اتخذ قادة الجيل الأكبر من البلدين القرار التاريخي بإقامة علاقات دبلوماسية بين الصين والهند، ودعوا بشكل مشترك إلى المبادئ الخمسة للتعايش السلمي. «الهندية تشيني بهاي بهاي» (الهنود والصينيون إخوة) ومنذ الثمانينيات اتفق الجانبان على حل مسألة الحدود من خلال المشاورات السلمية والودية، وأقاما شراكة استراتيجية وتعاونية من أجل السلام والازدهار، وحققا تنمية شاملة للعلاقات الثنائية. بعد عام ٢٠١٣،

(1) Tansen Sen (January 2003). Buddhism, Diplomacy, and Trade: The Realignment of Sino-Indian Relations, 600-1400. University of Hawaii Press. ISBN 978-0-8248-2593-5

بدأ الرئيس الصيني شي جين بينغ ورئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي «دبلوماسية مسقط الرأس»، وعقدا قمتين غير رسميتين في ووهان وتشيناي على التوالي، وأجريا اتصالات استراتيجية بشأن القضايا الشاملة والطويلة الأجل والاستراتيجية ذات الأهمية العالمية والإقليمية، و وافقوا على تعزيز الشراكة الأوثق من أجل التنمية بين البلدين[1].

المطلب الاول: المراحل الرئيسة في العلاقات الصينية الهنديه

اعتراف الهند بالصين هو أول معلم رئيسي في العلاقة بين البلدين. عندما تأسست جمهورية الصين الشعبية في أواخر عام ١٩٤٩، نظرت إليها الهند بتفاؤل وتعاون، خاصة وأن هذين البلدين وحدهما يشكلان حوالي ثلث سكان العالم. وهذا ما يفسر ضغوط الهند للحصول على جمهورية الصين الشعبية للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن بدلاً من الصين (فورموزا)، وعدم دعم الهند للموقف الأمريكي في مواجهة الصين في الحرب الكورية. لعل أهم ما يميز علاقات الهند الصينية المعاصرة هو تقلبها، بدءًا من التفاؤل المفرط وانعدام الثقة إلى المصالحة، ومؤخراً، المصالحة

بالنظر إلى حجم هذين الاقتصادين سريع النمو، حيث يبلغ عدد سكانهما مجتمعين أكثر من ٢,٥ مليار نسمة، يمكن تحقيق الكثير من خلال توسيع التجارة والاستثمار. من المعتقد بشكل عام أن زيادة التفاعل الاقتصادي والاعتماد المتبادل لهما تأثير إيجابي على العلاقة بين الدول. لكن في حالة الصين والهند، تميل العلاقة بين الاقتصاد والأمن إلى أن تكون أكثر تعقيدًا. في حين أن هناك العديد من الفوائد التي يمكن جنيها من توسيع التجارة والاستثمار، فقد ساهمت القيادة السياسية على المستويين الوطني والمحلي

(١) ماهر بن إبراهيم القصير، تكتل دول البريكس: نشأته –اقتصادياته– أهدافه، ط١، (القاهرة: دار الفكر العربي، مصر، ٢٠١٤)، ص٥٣

بشكل عام في نمو العلاقات الاقتصادية [١] .

المطلب الثاني: دور الاقتصاد والامن في العلاقات الصينية الهندية

شهدت التجارة الصينية الهندية نموا كبيرا ،و تطورت العلاقات الاقتصادية الصينية الهندية حتى مع تعرض علاقتهما السياسية من وقت لآخر لانتكاسات وتوترات عرضية. ولم يتم التقاضي عن اعتبارات الأمن الاقتصادي في الاعتبار بشكل متزايد في التجارة والاستثمار بين الصين والهند، لا سيما في السنوات الأخيرة، حيث اتبعت بكين بقوة سياسة فتح أسواق جديدة، وحصر الموارد، وتوسيع النفوذ الاقتصادي، بينما تسعى نيودلهي لحماية صناعتها المحلية، والوصول إلى الأسواق لقطاعاتها المتخصصة، والحماية من التدخل الخارجي في مجال نفوذها. بينما استفادت كل من الصين والهند من العولمة منذ أواخر السبعينيات وأوائل التسعينيات، على التوالي، من خلال الانفتاح التدريجي على العالم الخارجي، وتوسيع التجارة، وجذب الاستثمار، باعتبارهما قوتان صاعدتان في آسيا مع طموحات متزايدة ونزاعات لم يتم حلها، فان كلاهما مدركين للمكاسب النسبية [٢].

المبحث الثاني:

اشكاليات ادارة العلاقات الثنائية الصينية الهندية

المطلب الاول: ادارة العلاقات الثنائية الصينية الهندية

ان هناك الكثير من القضايا التي شكلت مجالات للتعاون والشراكة من جانب ومجالات قد شكلت بؤر للتوتر بين البلدين في أحيان كثيرة منها النزاعات الإقليمية

(١) مايكل اوهانلون، «مواجهة متخيلة بين الصين والهند»، مجلة آفاق المستقبل، العدد٣، (أبو ظبي: مركز الأمارات الدراسات والأبحاث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة، ٢٠١٠)،ص ٨٧.

(٢) المصدر السابق، ص٨٦

التي لم يتم حلها، والمخاوف الهندية بشأن نوايا الصين في جنوب آسيا، والصين-باكستان و العلاقة الاستراتيجية التي تربطهما . جميعها من المواقف التي تحد من نطاق وعمق التعاون الثنائي. وانطلاقا من انه لم تتمكن بكين ونيودلهي بشكل أساسي من معالجة الجوانب الأمنية للعلاقة بين البلدين ،لذا بقيت العلاقات الاقتصادية الثنائية متاثرة بالعوامل السياسية والإقليمية والدولية

اولا: التعايش السلمي بين الصين والهند

قد نصت المبادى الخمسة للتعايش السلمي بين الصين والهند على : أولاً، التمسك بالإرشادات الإستراتيجية للقادة. ثانيًا، فهم الاتجاه العام للتعاون الودي. ثالثا، توسيع زخم التعاون وتبادل المنفعه. رابعا، تعزيز التنسيق في الشؤون الدولية والإقليمية. خامسا، إدارة الاختلافات وحلها.

السمة الأكثر لفتًا للانتباه في العلاقات الصينية الهندية التي أبرزتها وسائل الإعلام الرئيسية هي تاريخ النزاعات الإقليمية ما بعد الاستعمار، بدءًا من حرب الحدود في عام ١٩٦٢ . نجح البلدان في نزع فتيل التوترات بين عامي ١٩٦٨ و ٢٠١٧ . باستثناء عام ١٩٨٧)، وذلك بفضل اتفاقية الحدود المشتركة. لكن نقاط الضعف كامنة دائمًا، ربما بسبب التطورات الطفيفة في الطرق ودورات التعبئة السياسية المحلية على كلا الجانبين. لعبت الولايات المتحدة أيضًا دورًا مهمًا ولكن محفوفًا بالمخاطر وراء الكواليس. خلال زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ للهند في عام ٢٠١٤، اتفق البلدان على إقامة «شراكة تنموية»[1]. وإدراكاً لأهمية الهند في الشؤون الآسيوية والعالمية، بذل الرئيس

(١) إيمان فخري، الالتحاق بالعولمة مستقبل دور الهند بين الاقليمية والعالمية، في تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية الصعود الهندي، مجلة السياسة الدولية، العدد (٢١٧)، المجلد(٥٤)، (يوليو ٢٠١٩)، ص ٨-٩.

الصيني في ذلك الوقت جهوداً حثيثة لتأسيس شراكة تنموية قائمة على نمو تجاري واقتصادي قويين؛ ووُضِع هيكل مثل هذه الآفاق لطمأنة كل جانب أنَّ النزاع الحدودي والتهديدات الأمنية لن يكونا عاملين يضران العلاقات الاقتصادية.

ثانيا : النزاعات

شهدت الصين والهند صراعًا صغيرًا بشأن تطوير الطرق على خط التحكم الفعلي في مايو ٢٠٢٠ ؛ منذ ذلك الحين، كان الرأي العام الهندي ساخنًا للغاية. تأثير الصراع بعيد المدى. في الواقع، استجابت الهند من خلال حظر ٥٩ تطبيقًا صينيًا للهواتف المحمولة (ما يصل إلى ٢٢٠ تطبيقًا هذا العام) وتعزيز علاقتها مع شركاء. والمثير للدهشة أن أفضل شريك للهند لدعم موقفها في **COP26** هو الصين. يعتمد إجماع غلاسكو على سنوات من التعاون في مجال الفحم. ومن المثير للاهتمام أن التجارة بين الصين والهند كانت مزدهرة وسط جائحة **COVID-19** والتوترات العالمية: ارتفعت التجارة الثنائية بنسبة ٤٣٪ في عام ٢٠٢١، مع زيادة الصادرات الصينية بنسبة ٤٦٪ والصادرات الهندية بنسبة ٣٤٪[١].

وتشترك الصين والهند في توتر مشترك بين روايتين داخليتين رئيسيتين – بناء الدولة بعد الاستعمار والبحث عن العدالة الاقتصادية والاجتماعية. تدور السياسات الداخلية والخارجية للصين والهند حول هذين المفهومين التنظيميين. الأول يؤدي إلى الصراع، والثاني إلى التعاون[٢].

(1) Lathar, Rohit. "Impact of COVID-19 on India-China trade relations." International Journal of Political Science and Governance 4.1 (2021): 188-191.

(2) Dhinakaran, Dr D. Paul, and N. Kesavan. "Exports and imports stagnation in India during COVID-19-A Review." GIS Business (ISSN: 1430-3663 Vol-15-Issue-

وبالرجوع الى السيطرة الفعلية الحاليه على خط مكماهون الذي رسمه البريطانيون في مملكة التبت القديمة، وهو ماحددته اللعبة الاستعمارية التي هيمنت على القرن التاسع عشر. أصبح الخط رمزًا للهوية الوطنية بعد الحروب في الهند والآلام الاستعمارية في فترة يوان شيكاي الصينية. على هذا النحو، فإنهم يركزون على بناء الأمة وعلى إرساء الشرعية الكاملة كدولة قومية حديثة. أدى دعم الصين لباكستان إلى المزيد من الانقسامات[١].

ثالثا : الممرات والطرق التجارية الصينية – الهندية

كان طريق آسيا الوسطى هو الطريق البري الرئيسي، وعلى الرغم من أنه لم يكن أول طريق يتم اكتشافه، إلا أن هذا الطريق كان مهماً بشكل خاص للتجار والبعثات من الصين إلى الهند والعكس صحيح. وكاشغر. بدءًا من دونهوانغ، تم تقسيمها إلى طرق شمالية وجنوبية. ثم يمر طريق الشمال عبر الواحة الواقعة بين الحافة الشمالية لصحراء تاكليماكان وجبال تيانشان. جنوب التبادلات الروحية والثقافية. يجري الطرفان هذا الاتصال من خلال طرق الاتصال الأربعة التالية[٢]:

١. آسيا الوسطى أو ما يسمى بطريق الحرير

٢. طريق آسام–ميانمار السريع الشهير

طريق الحرير الجنوبي ،

4-April-2020) ,p16

(١) مايكل اوهانلون، «مواجهة متخيلة بين الصين والهند،مصدر سبق ذكره،ص ٨٦–٨٧

(2) Zilong, Che. "The Development of Sino Indian Trade from the Perspective of "The Belt and Road Initiative"." Journal of Economics and Management Sciences 4.3 (2021): p7-

٣. طريق التبت ونيبال السريع

٤. الطرق البحرية أو ما يسمى بالطرق البحرية

أثرت الأزمة المالية العالمية والركود العام في ٢٠٠٧-٢٠٠٨ بشكل مؤقت فقط على التجارة الثنائية، التي انخفضت بنسبة ٢٥ ٪ إلى ٣٨,٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٩. لكنها تعافت بسرعة، ووصلت إلى ٥٥,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٠[1].

رابعا: العجز التجاري

بينما تجلب التجارة المزدهرة جميع مزايا إمدادات الهند من السلع الرخيصة، فإنها تؤدي أيضًا إلى أكبر عجز تجاري تواجهه مع أي بلد.فكل مايدور بشأن العجز التجاري ذات شقين. الأول هو الحجم الفعلي للعجز. ثانيًا، استمرار العجز التجاري في التوسع على أساس سنوي، حيث وصل إلى ٥٨,٠٤ دولارًا أمريكيًا في عام ٢٠١٨. انخفض العجز التجاري بنسبة ١,٨٨٪ في عام ٢٠١٩ (أول انخفاض منذ ٢٠٠٥) إلى ٥٦,٩٥ دولارًا. في عام ٢٠٢٠، انخفض بنسبة ١٩,٣٩ ٪ أخرى إلى ٤٥,٩١ مليار دولار بسبب جائحة **COVID-19**. ومع ذلك، اتسع العجز التجاري في عام ٢٠٢١، حيث ارتفع بنسبة ٥١,٥١٪ إلى ٦١,٥٤ مليار دولار. من يناير ٢٠٢٢ إلى مايو ٢٠٢٢، سيصل حجم التجارة الثنائية بين الهند والصين إلى ٥٤ مليار دولار أمريكي، بزيادة سنوية قدرها ١٢,١٪. تقدر قيمة صادرات الهند إلى الصين بـ ٧٦ مليار دولار أمريكي، بانخفاض على أساس سنوي بنسبة ٣٦,٩٪، وواردات الهند من الصين ٤٦,٢٣ مليار دولار أمريكي، بزيادة سنوية قدرها ٢٨,٩٪. العجز التجاري

(1) Yuan, Jingdong. "Sino-Indian economic ties since 1988: progress, problems, and prospects for future development." Journal of Current Chinese Affairs 45.3 (2016): 31-71.

منذ يناير ظهرت الخلافات الاقتصادية في السنوات الأخيرة. بلغ العجز التجاري للهند ٣٦,٨ مليار دولار في عام ٢٠١٣ و ٤٤,٩ مليار دولار في عام ٢٠١٤. عزا بعض الباحثين الصينيين الزيادة الحادة في العجز الهندي إلى قيود نيودلهي على صادرات خام الحديد الصينية. ومع ذلك، يشير المحللون الهنود إلى أن هذا ليس سوى جزء من القصة. على سبيل المثال، يُظهر أن صادرات الهند من خام الحديد إلى الصين قد تراجعت في السنوات الأخيرة، لكن صادرات الهند الإجمالية انخفضت بشكل حاد ؛ وهذا يعني أن الصين تشتري أقل من الهند. على سبيل المثال، في عام ٢٠١٤، احتلت الهند المرتبة التاسعة بين وجهات تصدير الصين، على الرغم من أنها ليست من بين أكبر عشرة شركاء تجاريين للصين. في الواقع، كانت نيودلهي تضغط على الصين لفتح أسواقها، وخاصة لتكنولوجيا المعلومات والأدوية والمنتجات الزراعية في الهند، ولزيادة الاستثمار الصيني لتقليل العجز[1]. استثمرت كبرى شركات البرمجيات الهندية (**Tata Consultancy Services** و **Infosys Technologies** و **Satyam Computer Services** و **Wipro Technologies**) في الصين، وأطلق بعضها مشاريع تعاونية مع نظرائهم الصينيين (دخلت **Tata Communications** في شراكة مع **China Telecom** عالميًا لتوفير تغطية حية للأحداث الرياضية في الصين، مع إمكانات سوقية تبلغ ٢,٥٧ مليار دولار أمريكي. بدأت **Infosys Technologies** عملياتها في الصين في عام ٢٠٠٣ باستثمار قدره ٥ ملايين دولار. وهي تخطط لتوظيف ٦٠٠٠ موظف وبناء مركزين للتطوير في شنغهاي وهانغتشو. وقالت أيضًا إنها ستستثمر ما بين ١٢,٥ و ١٥٠ مليون دولار لبناء حرم جامعي

(1) Scott, David. "Sino-Indian security predicaments for the twenty-first century." Asian Security 4.3 (2008): 244-270.

خاص بها في شنغهاي، وهو أكبر استثمار من نوعه خارج الهند. تعتزم **Wipro Ltd** فتح مركز توزيع ثالث في مدينة داليان شمال شرق الصين. سيفتتح بنك **ICICI** الهندي فرعًا جديدًا في شنغهاي. في مكان آخر، تعمل شركة الاتصالات الهندية الكبرى بهارتي أيرتيل المحدودة على تطوير خدمات بيانات الهاتف المحمول مع شركة تشاينا موبايل المحدودة. أنشأت العديد من البنوك الهندية عملياتها في الصين القارية من خلال الفروع أو المكاتب التمثيلية في المدن الصينية الكبرى. ومع ذلك، فقد أغلق معظمهم عملياتهم في السنوات الأخيرة وفقط **SBI** و **ICICI** لديهم فروع حاليًا في شنغهاي. **SBI** هو البنك الهندي الوحيد المرخص له بممارسة الأعمال بالعملة المحلية (**RMB**) في فرع شنغهاي[١].

جدول (١) تجارة البضائع الهند مع الصين وإجمالي تجارة البضائع (مليار دولار)

السنة	الواردات من الصين	الصادرات إلى الصين	العجز التجاري مع الصين	إجمالي العجز التجاري للهند
٢٠١٤ – ٢٠١٥	٦٠,٤١	١١,٩٣	-٤٨,٤٨	-١٣٧,٦٩
٢٠١٥ – ٢٠١٦	٦١,٧١	٩,٠١	-٥٢,٧	-١١٨,٧٢
٢٠١٦ – ٢٠١٧	٦١,٢٨	١٠,١٧	-٥١,١١	-١٠٨,٥
٢٠١٧ – ٢٠١٨	٧٦,٣٨	١٣,٣٣	-٦٣,٠٥	-١٦٢,٠٥
٢٠١٨ – ٢٠١٩	٧٠,٣٢	١٦,٧٥	-٥٣,٥٧	-١٨٤

(1)) Russell Goldman, "India-China Border Dispute: A Conflict Explained," New York Times, June 17, 2020, https://www.nytimes.com/2020/06/17/world/asia/india- china-border-clashes.html

٢٠١٩ - ٢٠٢٠	٦٥,٢٦	١٦,٦١	-٤٨,٦٥	-١٦١,٣٥
٢٠٢٠ - ٢٠٢١	٦٥,٢١	٢١,١٩	-٤٤,٠٣	-١٠٢,٦٣
٢٠٢١ - ٢٠٢٢	٩٤,٥٧	٢١,٢٦	-٧٣,٣١	-١٩١,٠٥

الجدول من اعداد الباحث اعتمادا على:

Yuan, Jingdong. «Sino-Indian economic ties since ١٩٨٨: progress, problems, and prospects for future development.» Journal of Current Chinese Affairs ٤٥,٣ (٢٠١٦): ٣١-٧١.

https://hbs.unctad.org/total-merchandise-trade/وقت الزيارة٢٠٢٣/١٢/٩

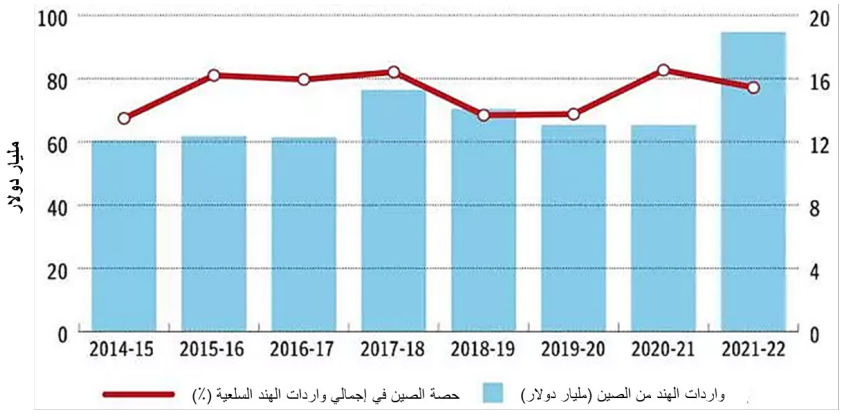

خامسا: الدور الامريكي في التنافس الصيني الهندي

بعد أزمة غالوان في عام ٢٠٢٠، استمرت العلاقات بين الصين والهند في التدهور ولا تزال في تراجع، لا سيما النز اعات الحدودية والمنافسة العرقية ومنافسة سياسات

القوة والتنافس على الموارد واستعراض القوة الإقليمية في الهند.

كانت منطقة المحيط الهادئ في طليعة الاهتمام وأصبحت تدريجياً متغيرًا رئيسيًا في تحديد العلاقات الثنائية. بالإضافة إلى ذلك، فإن المنافسة بين الصين والولايات المتحدة وشراكة الهند الاستراتيجية المتنامية مع واشنطن «من أجل الصالح العام» تشكل أيضًا بشكل ضمني العلاقات الصينية الهندية[١].

نجحت الهند في إعادة تأكيد التزامها بالحوار الأمني الرباعي ؛ من خلال تعزيز الشراكات الدفاعية الثنائية مع دول المجموعة الرباعية، والتي تشمل، بالإضافة إلى نيودلهي، الولايات المتحدة وأستراليا واليابان، يهدف إلى وضع استراتيجية أمنية بحرية نشطة للمحيط الهندي.

وبالمثل، تعمل الصين على توسيع وجودها في جبال الهيمالايا، وتطوير علاقات استراتيجية قوية (وبالتالي خلق نوع من الحوار الرباعي) مع دول مثل باكستان وأفغانستان ونيبال. واتخذ الاتصال بين الصين ودول جبال الهيمالايا شكلاً جديداً مع ما يعرف باسم اجتماع جبال الهيمالايا «الرباعي» الأخير بين الصين وباكستان وأفغانستان ونيبال، وغالباً ما يشار إليها على أنها «مصافحة عبر جبال الهيمالايا»[٢].

وفي اجتماع مجموعة جبال الهيمالايا، ناقش وزراء خارجية الدول الأربع الحاجة إلى تعزيز مبادرة الحزام والطريق في المنطقة من خلال «طريق الحرير الصحي». واتفق الوزراء على العمل من أجل تعزيز مبادرات الاتصال لضمان التدفق المستمر للتجارة

(١) حكمات العبد الرحمن، الصين والشرق الاوسط (دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، بيروت ٢٠٢٠، ص١٢٩

(٢) هاني الياس الحديثي و الطاهر ادم حمد، اثر المتغيرات الاسيوية على الوطن العربي (اثر المتغيرات الاسيوية على الوطن العربي)دراسة حالة الصين والهند ودول اسيا الوسطى،دار الجنان،عمان، ٢٠١٤،ص ١٢٣

وممرات النقل في المنطقة وبناء التعددية في منظمة الصحة العالمية لتعزيز «مجتمع عالمي للصحة».

سادسا : الازمات وانعكاسها على العلاقات الصينية الهندية

ان معايير «التوازن والمعادلات» في التنافس الصيني الهندي، تتجاهل حقيقة مهمة؛ وهي أنَّ الصين والهند تواصلان تبادل العلاقات التجارية القوية على الرغم من برودة العلاقات الثنائية، حتى بعد عام ٢٠٢٠.

كان من المتوقع أن يتجاوز حجم التجارة بين البلدين رقماً قياسياً يعادل ١٠٠ مليار دولار بنهاية عام ٢٠٢١. وفي الوقت نفسه، بلغ العجز التجاري بين البلدين الذي هو لصالح الصين، ٣٠ مليار دولار، في انخفاض كبير عن العجز البالغ ٥٣,٥٧ مليار دولار في ٢٠١٨-٢٠١٩[(١)].

وهذه النتيجة جاءت إلى حد كبير إثر التركيز على «القومية الاقتصادية» في الهند، التي تُنفَذ محلياً (رؤية اعتماد الهند على ذاتها التي أعلنها رئيس الوزراء مودي) وتلقى دعماً دولياً متعدد الأطراف (مثل مبادرة مرونة سلسلة التوريد).

وتسلط مثل هذه الإجراءات الاقتصادية الضوء على أنه في عام ٢٠٢٢ ستستمر جهود الهند لتضييق الخناق على اعتمادها التجاري على الصين، خاصة وسط استمرار الجمود في شرق لاداخ بشأن نقاط الاحتكاك الرئيسية، برغم أنَّ الاقتصاد الصيني يظل مهماً لنيودلهي. ومع ذلك، لا يمكن الاعتماد على التجارة عاملاً رئيسياً يساعد في تحسين العلاقات المتقطعة؛ إذ لا شك أنَّ الهند ستعطي الأولوية للتهديدات الأمنية على المكاسب الاقتصادية.

(١) جيهان عبد السلام عباس. «العلاقات الاقتصادية الصينية الافريقية: دراسة تحليلية.» مجلة السياسة والاقتصاد ١٥, ١٦ (٢٠٢٢): ١٦٥-١٩٧.

وأوضح هجوم غالوان- بالإضافة إلى التكتيكات البحرية والإقليمية الهجومية المستمرة للصين في مناطق الصراع الإقليمي، حتى مع وصول وباء «كوفيد-١٩» إلى ذروته- لنيودلهي، أنَّ أيام صعود بكين «السلمي» قد ولّت[١].

المطلب الثاني : التوجهات الصينية للزعامه عالميا

كما هو معروف ينصب تركيز الرئيس الصيني الأساسي على وجود سياسة خارجية عالمية تركز على آسيا، التي تُسهِّل قيام نظام آسيوي متمحور حول الصين، وبالتالي تحدي الوضع الدولي الراهن بقيادة الولايات المتحدة.

وبسبب شراكة الهند القوية المستمرة (والمتنامية) مع الولايات المتحدة، فإنَّ سياسة شي الخاصة بالهند تنظر إلى نيودلهي من منظور تنافسي عالمي، وإن لم يكن يعتبرها منافساً كاملاً. وتضيف هذه الرواية إلى العلاقات الحساسة والمتوازنة بدقة بين الصين والهند فيما يتعلق بخط السيطرة الفعلية في لاداخ، وولاية أروناتشال براديش الهندية، ومسألة التبت[٢].

تجدر الإشارة إلى أن الصين احتلت لفترة وجيزة ولاية أروناتشال براديش الهندية التي تطالب بكين بالسيادة عليها، معتبرة أنها أرض من جنوبي إقليم التبت، بعد ثلاث سنوات من رحيل الدالاي لاما الرابع عشر في مارس/ آذار ١٩٥٩ خلال نزاع قصير كان دموياً[٣].

---

(١) وفاء لطفى. «القوى الآسيوية الصاعدة في النظام الدولي: الهند نموذجاً.» مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ١ ,٢٤ (٢٠٢٣): ٢٣١-٢٦٠

(٢) محمد فايز فرحات، الحزام والطريق.. هل يتجنب الصعود الصيني مثالب التدخل الغربي، مجلة السياسة الدولية، العدد (٢١٤)، المجلد (٥٣)، (اكتوبر ٢٠١٨)، ص٧

(3) Chatterjee, Manjari. 2013. "Recollecting Empire: Victimhood and the 1962 Sino-India War." InIndia's Foreign Policy: A Reader, edited by Kanti P. Bajpai and

اولا: الموقف الهندي من الزعامة الصينية

ان اشتداد المنافسة بين الولايات المتحدة والصين، تزداد أيضًا توقعات واشنطن بأن حلفاءها وشركائها الآسيويين سيعوقون باستمرار تنمية الصين. في المقابل، تعمل الهند على تنفيذ استراتيجية «المواءمة النهائية» لموازنة التوترات بين الولايات المتحدة والصين، مع وضع مصالحها الوطنية في قلب هذه الجهود.

سارعت الصين إلى وصف دعم الهند لأولمبياد بكين الشتوية كمثال على أن نيودلهي «ليست حليفة طبيعية للولايات المتحدة». تُظهر مثل هذه المناورات أنه بينما تسعى الهند إلى إبراز «استقلاليتها الاستراتيجية» المنفصلة في تصورها لبكين، تواصل الصين ربط تصرفات الهند بالولايات المتحدة أو السعي لإحداث شرخ في العلاقات بين واشنطن ونيودلهي.لن تؤدي هذه الإجراءات إلا إلى إعاقة أي إمكانات نمو قد يحققها البلدان في عام ٢٠٢٤ [١].

ثانيا: الامن البحري للصين والهند في المحيط الهندي

أدت الأنشطة الصينية في بحر الصين الجنوبي وبروز منطقة المحيط الهادئ في حسابات واشنطن الأمنية، إلى حد ما، إلى تقويض أهمية منطقة المحيط الهندي لطموحات الصين البحرية. يعد المحيط الهندي طريقًا تجاريًا رئيسيًا لإمدادات الطاقة الصينية وطرقها، مما يجعله أيضًا مسرحًا لنقاط الضعف.

وتوسع الصين انتشارها في المحيط الهندي. في عام ٢٠١٧، افتتحت الصين أول قاعدة عسكرية خارجية لها في جيبوتي في المحيط الهندي. لسوء الحظ، تقسم معظم

Harsh V. Pant, 248-280. Delhi: Oxford University Press.

(١) وفاء لطفي. «القوى الآسيوية الصاعدة في النظام الدولي: الهند نموذجاً.»، مصدر سبق ذكره، ٢٣١-٢٦٠.

الحكومات المحيط الهندي إلى مناطق فرعية قارية، وبالتالي، صنفت المنشأة الصينية في جيبوتي على أنها تنمية أفريقية وليست تنمية للمحيط الهندي[١].

قد تكون الصين لاعباً عسكرياً جديداً في المحيط الهندي، لكنها بالتأكيد ليست لاعباً سياسياً ولا دبلوماسياً جديداً في المحيط الهندي. في الواقع، بينما مارست الولايات المتحدة وفرنسا والهند جمودًا استراتيجيًا تجاه المنطقة، واصلت بكين بهدوء تعميق وتقوية ارتباطاتها عبر المنطقة بأكملها، من غرب المحيط الهندي إلى شرقه، من خلال الاشتباكات الاقتصادية والدبلوماسية والسياسية والآن العسكرية. .

من المؤكد أن الوجود الصيني المتزايد عبر بصماتها الدبلوماسية والسياسية والعسكرية هو سبب للقلق العميق في دلهي. الهند بالفعل في وضع متوتر ومتقلب مع الصين على طول حدودها القارية الشمالية. تضخم الصين القوية في المحيط الهندي المنافسة الصينية الهندية عبر الحدود البرية والبحرية.

ثالثا: جنوب الهند في المحيط الهندي

كما ذكرنا سابقا، تدعم الولايات المتحدة دور الهند كمزود للأمن الصافي في المحيط الهندي. إن أهداف واشنطن ودلهي في الحفاظ على منطقة المحيط الهندي آمنة ومستقرة توفر أساسًا قويًا للتعاون في المحيط الهندي. توفر المنافسة المتزايدة مع الصين أيضًا أساسًا مشتركًا لفهم أفضل للآثار الاستراتيجية لانخراط الصين في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. ومع ذلك، تختلف الولايات المتحدة والهند في رؤيتهما للمحيط الهندي. في حين أن المحيط الهندي هو المسرح ذي الأولوية بالنسبة للهند، فإنه يظهر حاليًا على هامش أولوياته الإستراتيجية للولايات المتحدة. علاوة على ذلك، قسمت وزارة الدفاع

(١) جيهان عبد السلام عباس. «العلاقات الاقتصادية الصينية الافريقية: دراسة تحليلية.» مصدر سبق ذكره، ١٦٥-١٩٧

الأمريكية المحيط الهندي إلى إندوباكوم، والقيادة المركزية الأمريكية، وأفريكوم. بما أن الهند تقع تحت مسؤولية إندوباكوم، يبدو أن هناك محادثة محدودة بين دلهي وواشنطن حول التطورات غرب المحيط الهندي. بالمناسبة، غرب المحيط الهندي هو أيضًا المنطقة التي تتطلب فيها الهند مزيدًا من القدرات والشراكات. بينما تعتبر الولايات المتحدة المحيط الهندي جزءًا من استراتيجيتها في المحيطين الهندي والهادئ، إلا أن هناك القليل من الفهم لمصالح واشنطن وأولوياتها وقدراتها في المنطقة.

إنَّ معضلة الأمن البحري متعددة الطبقات في الهند- التي أصبحت معقدة بسبب الوجود الصيني المتزايد في المحيط الهندي وانخراط الهند المعزز مع الحوار الأمني الرباعي، والأهم من ذلك الولايات المتحدة، في منطقة المحيطين الهندي والهادئ- تمثل أيضاً عاملاً رئيساً سيشكل العلاقات بين الصين والهند، حيث تعتبر موازنة القوة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ أمراً أساسياً[1].

ويسلط تركيز بكين المتزايد على الاستفادة من منطقة جنوب آسيا (مع التركيز على لاعبين مثل سريلانكا وبنغلاديش ونيبال) المزيد من الضوء على المحيط الهندي باعتباره مجالاً أساسياً للمنافسة، خاصة أنَّ الولايات المتحدة أصبحت أنشط في الدفاع البحري عن المنطقة عبر معاهدات مثل أوكوس- التحالف الأمني الجديد بين المحيطين الهندي والهادئ للولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا- الذي من شأنه «تعميق» الأمن والدفاع والعلاقة الدبلوماسية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

رابعا: حلف مناهض للرباعية يتأسس بقيادة بكين

ونظراً لأنَّ انعدام الثقة المتبادل بلغ أعلى مستوياته على الإطلاق بين القوتين

(1) Garver, John W. "The security dilemma in Sino-Indian relations." India Review 1.4 (2002): 1-38.

الآسيويتين، فإنَّ عام ٢٠٢٣ يُنذِر بأن يكون عام المناورات الدبلوماسية الدقيقة لكليهما. وبينما يستعد الرئيس الصيني لفترة ثالثة غير مسبوقة في المنصب، فإنَّ تركيزه على تأكيد شخصيته القوية وإعادة بنائها يتزايد.

ومن خلال أحدث قانون للحدود البرية، شرَّع شي جين بينغ نهجاً جديداً نحو تعزيز رغبة الصين في إيجاد حل للنزاع الحدودي بشروطها الخاصة، ومن جانب واحد. ومع مواصلة قيادة الهند أيضاً من قِبل حكومة قومية، فإنَّ التراجع عن مناطق الصراع المشتركة، لا سيما في القطاع الغربي بما في ذلك في وادي غالوان، يظل احتمالاً ضعيفاً، بينما يمثل تصاعد الصراع مصدر قلق كبير.

خامسا: مشكلة اليوان الصيني والروبية الهندية

تشتري الهند النفط الروسي بالدرهم الإماراتي والروبل الروسي، في حين أن المصافي الهندية التي تقوم بتكرير وإعادة تصدير الخام الروسي من غير المرجح أن تستخدم الروبية الهندية لمحاسبة روسيا، خاصة بعد تصريحات وزير الخارجية الروسي سيرجي لافرو التي جمعت روسيا مليارات الروبيات، لكن قال سيرجي لافروف في ٥ مايو ٢٠٢٣، لا يمكنك استخدامها.

والدرس المستفاد هو أن النفط الروسي لم يعد يُباع إلى الهند بالدولار، وهو اضطراب آخر لهيمنة الدولار على أسواق الطاقة العالمية، ويزيد من الضرر الذي أحدثته بورصة شنغهاي. ومع ذلك، فإن تصريحات لافروف بشأن مليارات الروبيات الهندية غير القابلة للاستخدام في روسيا وشراء الهند للسلع الروسية تعزز بوضوح النقطة المذكورة أعلاه بأنه لا يتم تحويل أي عملة تلقائيًا إلى عملة دولية، فقط لاتخاذ قرار في هذا الصدد، ولكن يجب أن تكون مطلبًا دوليًا. تتحقق لليوان بعد، فإن الروبية الهندية أبعد عنه من اليوان. تحاول الهند، على العكس تماماً، أن تبتعد عن اليوان في سياق صراعها

الجيوسياسي مع الصين في الوعاء الآسيوي الذي تحوّل إلى توترات حدودية وحشودٍ عسكرية، وهو الوتر الذي تلعب عليه الولايات المتحدة لشقّ صفوف البريكس، ولتقويض صعود اليوان.

وتتأخّر الهند عن الصين إذاً في دفع عملتها إلى المقدمة دولياً، لكنها معنية مباشرة في عدم تحوّل اليوان إلى بديلٍ للدولار الأميركي في الوقت الذي تحاول فيه جاهدةً التخلص من عبء الأخير، ولهذا فإن صيغة إيجاد عملة خاصة بالبريكس، تستند إلى سلة من عملات دوله، تظل أكثر قابلية للتنفيذ من صيغة تحوّل اليوان إلى عملة بديلة، إذا كان الهدف هو الحفاظ على التماسك السياسي للبريكس[1].

المبحث الثالث: الافاق المستقبلية للعلاقات الصينية الهندية

المطلب الاول : مشهد الصراع في العلاقة الصينية الهندية

هناك العديد من مؤشرات الصراع التكنولوجي بين الصين والهند، ومن بينها تتنوع أهم المؤشرات[2]

١-حظر التطبيقات الصينية: تشجع وكالات الاستخبارات الهندية المواطنين على حظر ٥٢ تطبيقًا صينيًا تم حظرها من قبل الحكومة الهندية في أعقاب الاشتباك الحدودي الذي خلف أكثر من ٢٠ قتيلاً جنديًا هنديًا. وتظهر الهند ذلك من خلال حماية أمنها القومي، والدفاع عن أمنها وسيادتها، وحماية بيانات المواطنين وخصوصيتهم.

---

(١) عبد الرحمن علي عبدالرحمن. «الأهمية الاستراتيجية لمجموعة دول بريكس.» مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ٦٥ ,١٦ (٢٠١٩): ١-٢٢.

(2) International Monetary Fund. Research Dept. World Economic Outlook, September 2003: Public Debt in Emerging Markets. International Monetary Fund, 2005.

٢-التطبيقات الصينية: حظيت تطبيقات **WeChat** و**TikTok** بأكبر قدر من الاهتمام بعد أن قام المواطنون بإلغاء تثبيتها بشكل جماعي، حيث تعد الهند واحدة من أكبر أسواقها الخارجية، حيث حقق التطبيق أرباحًا بقيمة ٢٥ مليون دولار في الهند وحدها.وبالنظر إلى التطبيقات الهندية الأكثر شيوعًا، يَشيع استخدام ٤٤ تطبيقًا صينيًا من بين المائة الأكثر استخدامًا. ومن بين التطبيقات العشرة الأوائل، تتصدر خمسة تطبيقاتٍ صينيةٍ، بما في ذلك تطبيق «تيك توك» الذي يتمتع بشعبيةٍ كبرى. وفي الوقت نفسه، يُستخدم متصفح (**Alibaba UC**) على نطاقٍ واسعٍ فيما يزيد على نصف الهواتف التي تعمل بنظام التشغيل «أندرويد»[١].

٢-اقتراح بحظر الشركات الصينية: تدرس الحكومة الهندية منع شركتي **Huawei** و**ZTE** من تقديم عطاءات لشبكات **٥G**. اتصلت إدارة الاتصالات التابعة للحكومة الهندية أيضًا بشركتي اتصالات مملوكتين للدولة: **Bharat Sanchar Nigam Ltd** و**Mahanagar Telephone Nigam Limited**، وطلبت منهما عدم استخدام معدات **Huawei** أو **ZTE** في ترقية شبكة **٥G**. وقد كان كلاهما نشطًا في مجال معدات الشبكات الهندية خلال الأشهر القليلة الماضية.

يتم تسليط الضوء على أهمية أن تنظر الهند إلى شركة **Huawei** كشريك موثوق به نظرًا لأهميتها بالنسبة لشركات التكنولوجيا الهندية الكبرى. من بينها شركات مثل **Tata Consultancy Services (TCS)** و**Infosys** و**Wipro** هي أشهر مقدمي الخدمات لشركة **Huawei**، كما أقام بعضها أيضًا شراكات مشاركة استراتيجية، مثل

(١) واثق علي الموسوي، التنين الصيني امبراطورية الاقتصادالعالمي، دار الايام للنشر والتوزيع ،عمان ،ط١ ٢٠٢٠، ص ٤١٥-٤٣٦

Infosys، وتتعاون الشركة مع **Huawei** في مجال البيانات. التحليل، وخاصة في مجال البيانات السحابية.

٣- معركة شركات التكنولوجيا: ألغت شركة **OPPO**، إحدى أكبر شركات تصنيع الهواتف الذكية الصينية العاملة في الهند، إطلاق هاتف متصل بالإنترنت. وفي المقابل، تسعى الهند جاهدة إلى منع الاستثمار الصيني في الشركات الهندية، بل وتروج لمبادرات «صنع في الهند» في بعض الصناعات الرائدة المهمة. وتبرز أهمية ذلك بالنظر إلى حجم الاستثمار التكنولوجي الصيني في الهند. وقد تلقت ما يقرب من ١١٨ شركة هندية ناشئة ما يقرب من ٦ , ٥ مليار دولار أمريكي من الاستثمارات الصينية.

وهذا أمر مهم نظرا لأن الشركات الناشئة الهندية تحتاج إلى مبالغ ضخمة من رأس المال لتحمل الخسائر في السنة الأولى، والتي يقدرها البعض بما يقرب من ١٠٠ مليون دولار. بعبارة أخرى، تستثمر شركات التكنولوجيا الصينية مليارات الدولارات في شركات هندية ناشئة كبيرة في وقت حيث تهيمن العديد من الصناعات الصينية، بقيادة صناعة الهواتف الذكية، على السوق الهندية. اكتسبت الصين موطئ قدم في قطاع التكنولوجيا الهندي على مدى السنوات الخمس الماضية من خلال إغراق السوق الهندية بالهواتف الذكية الرخيصة وضخ رأس المال في الشركات الهندية الناشئة، وفقًا لتقرير صادر عن **Gateway House**.

٤- تشديد قواعد الاستثمار الأجنبي: أدى الصراع بين الصين والهند إلى ظهور دعوات لمقاطعة المنتجات والخدمات الصينية، ويمكن لقواعد الاستثمار الأجنبي الجديدة أن تحد من قدرة الصين على غزو أسواق التكنولوجيا في الهند. وفي وقت سابق من هذا العام، قالت الهند إن هناك حاجة إلى اتخاذ خطوات جادة للحد من نفوذ الصين

المتزايد. وفي إبريل/ نيسان الماضي، أعلنت الصين أنها ستخضع الاستثمار الأجنبي المباشر القادم من الدول التي تشترك في حدودها البرية إلى تدقيق أكثر صرامة. ويعتقد العديد من المحللين أن تحرك الهند يستهدف الصين على وجه التحديد.

٥. التهديد بمقاطعة الهواتف المحمولة الصينية: خلال النزاع الحدودي السابق، دعا البعض إلى مقاطعة البضائع الصينية، ومع اندلاع النزاع الحدودي مرة أخرى، عادت هذه الدعوات إلى الظهور مراراً وتكراراً. ومع ذلك، فإن هذه الادعاءات لم تؤثر سابقًا على مبيعات الهواتف الذكية في الصين. وأصبحت الهند أكبر سوق خارجي لشركات الهاتف المحمول الصينية، وهو ما يعد أحد أهم التطورات في العلاقة بين البلدين في السنوات الخمس الماضية.

وفي العام الماضي فقط، انضمت أربع شركات صينية إلى شركة سامسونج ضمن أكبر خمس شركات لبيع الهواتف الذكية في الهند. يتم إنتاج ٩٥٪ من هواتف **Xiaomi** المحمولة في الهند. وصلت مبيعات الهواتف الذكية الصينية في الهند أيضًا إلى ١٦ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٩. ما يعنيه هذا فعليًا هو أن انخفاض المبيعات سيؤثر حتماً على المصانع والتوظيف في الهند. لن يتخلّى الهنود عن الهواتف الذكية الصينية الرخيصة بسهولة[1].

هناك العديد من الدلائل على تزايد الخلافات والصراع بين الصين والهند، ومن أهمها:

١- الحسابات المتغيرة: منذ الصراع الأخير بين الهند والصين في السبعينيات، تغير

(1) Das, Khanindra Ch. "Indian Investment in Chinese Provinces: Spatial Distribution, Locational Determinants, Challenges and Implications." The Singapore Economic Review 66.03 (2021): 767-806.

ميزان القوى بشكل جذري، واليوم يمكن القول أن الأرض هي نقطة الاشتعال والتكنولوجيا هي المعركة الحقيقية. وهذا الأخير يبشر بعصر جديد من القوة الجيوسياسية، مما يعني أن تجدد الصراع الحدودي بين البلدين أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى ويمكن للجانبين اتخاذ خطوات فعالة لتقويض شركات التكنولوجيا. وبعبارة أخرى، قد تربط جبال الهيمالايا بين الهند والصين عن طريق البر، ولكن التكنولوجيا تظل الرابط الأكبر بين الاقتصادين.

٢- التحالف الأمريكي الهندي: حظر التطبيقات الصينية يشبه إلى حد كبير سياسة الحظر التي اعتمدتها الولايات المتحدة ضد الصين في سياق الحرب الباردة الرقمية بين البلدين. الولايات المتحدة تحظر هواوي. كما أنها ضغطت على حلفائها لمنعهم من المشاركة في بناء شبكات الجيل الخامس، بل وأطلقت تحقيقات مع الشركة المالكة لتطبيق «تيك توك» (ByteDance) لأسباب تتعلق بالأمن القومي.

وهو ما يعني امتداد تكتيكات الحرب الأمريكية-الصينية التجارية إلى الصراع الهندي-الصيني. ويمكن القول إن مساهمة المستخدمين الهنود في معظم الإيرادات الإجمالية للتطبيقات الصينية ليست بالضخمة أو الكبيرة، بيد أن حظرها يَحول دون وصولها إلى أحد أكبر الأسواق في العالم، ويضر بمصالح الصين الاقتصادية. ولذا، توقع البعض أن تُؤدي هذه الخطوة إلى الانتقام الاقتصادي والتصعيد من كلا الجانبين.

٣- حظر «هواوي»: يَصعب على الهند تحقيق الاستقلال الاقتصادي عن الصين بالنظر إلى الظروف الراهنة؛ إذ تعتمد سلاسل التوريد العالمية بشكلٍ كبيرٍ على الصين، ولم يُسفر فيروس كورونا عن نزوحٍ كبيرٍ للإنتاج بعيدًا عن الصين كما كان متوقعًا في البداية. ولذا، على الرغم من الاشتباك الحدودي بين الهند والصين، يصعب للغاية كسر الروابط التقنية، وبخاصةٍ في ظل الدعم المالي للشركات الهندية الناشئة كما سلف القول.

فلم تُقرر الحكومة الهندية حظر «هواوي» حتى الآن من المشاركة في شبكة الجيل الخامس الهندية التي حصلت على إذنٍ للمشاركة فيها. ويمكن القول إن الهند بحاجة إلى الصين، والعكس بالعكس، وهو ما يرجع إلى انخفاض سعر المعدات الصينية مقارنة بأسعار منافسيها، وهو فرقٌ حاسمٌ لقطاع الاتصالات الهندي المتعثر. وتُخطّط الصين حاليًّا لاستثمار ما لا يقل عن ٢٦ مليار دولار في الهند.

٤- ساحة بديلة للصراع الاقتصادي: وفقًا لوزارة التجارة الهندية، يُصل إجمالي الاستثمارات الصينية الحالية والمخططة في الهند إلى ٢٦ مليار دولار. وقد تجاوز حجم التجارة بين البلدين أكثر من ٨٧ مليار دولار في السنة المالية ٢٠١٨-٢٠١٩. وقد كانت الصين ثاني أكبر شريكٍ تجاريٍ للهند في ذلك العام بعد الولايات المتحدة مباشرةً، ولا شك في خلل الميزان التجاري بين الصين والهند لصالح الأولى، وهو ما يَعني في مجمله استحالة اندلاع حربٍ تجاريةٍ أو اقتصاديةٍ بين الجانبين، مما يَعني بدوره أن الصراع التكنولوجي بات وكيلًا للصراع الاقتصادي إن جاز التعبير.

عوضًا عن استهداف التطبيقات الصينية، كان بمقدور الهند استهداف كبرى الشركات التكنولوجية الصينية (على شاكلة: «أوبو»، وفيفو»، و»شاومي»، و»هاير») التي تُشكل بصمة بكين العالمية الجديدة، وتُدشن «القوة التقنية الصينية». وهو ما يُمكن تفسيره في ضوء حسابات المكسب والخسارة؛ فقد رغبت الهند في الانتقام لمقتل جنودها في الاشتباك الحدودي، لكنها لم ترغب في بدء حربٍ اقتصاديةٍ شاملةٍ مع الصين. فتلك الحرب قد تُسفر عن حظر تصدير المواد الدوائية أو قطع غيار السيارات، ما قد يؤدي بدوره إلى تحطيم الصناعات الدوائية وصناعة السيارات الهندية.

٥- صعود «القومية التكنولوجية»: دفعت صحيفة «جلوبال تايمز» بأن تحرك الهند لتشديد قواعد الاستثمار الأجنبي المباشر يُوضّح «كيف هيمنت التوجهات المضادة

للصين على الحكومة الهندية». ووفقًا لها، إذا سمحت الهند بسيطرة القومية الضيقة على مجال العلوم والتكنولوجيا، فإن ذلك سيضر بالتأكيد بمصالحها القومية.

بطبيعة الحال، يَصعب الحدّ التام من اعتماد الهند على الصين؛ إذ تعتمد الأولى على الأخيرة في كل شيء، بدءًا من الآلات الثقيلة، مرورًا بمعدات الاتصالات والطاقة، وانتهاءً بالمكونات الدوائية. ولم يَهدف تشديد قواعد الاستثمار الأجنبي المباشر في الآونة الأخيرة إلى وقف الاستثمار الصيني في الهند، بل إلى «إعادة توجيه» الاستثمارات الصينية إلى المجالات الهندية ذات القيمة المضافة، بما يخلق مرافق تصنيعية، ويولد فرص عمل.

المطلب الثاني: مشهد التعايش مع التنافس والشراكة

يبدو أن الدولتين تقفان على مفترق طرق للعلاقات الثنائية. ما يفصل بين التعايش المسلح والتعايش مع التعاون والتنافس هو الثقة. لا شيء موجود في الوقت الحاضر. يجب بناء الثقة بين الطرفين ،و يجب أن تكون الصين مستعدة لتنحية أي فكرة عن إمكانية استعادة الثقة من خلال فصل مسألة الحدود عن العلاقات الثنائية الأكبر.

لقد انتهى إجماع راجيف غاندي – دنغ شياو بينغ. تعتبر الحدود أساسية للعلاقة. إن لفتة الصين لإعادة الوضع إلى ما كانت عليه ستكون مفيدة. بعد ذلك، يمكن العمل على فك الاشتباك وتخفيف التصعيد على نطاق أوسع في مناطق الحدود بضمانات مكتوبة مناسبه للطرفين.

من الممكن عند القيادات العليا في كلا الجانبين إعادة ضبط العلاقة. لدى(مودي) و(وشي) مقياس جيد لبعضهما البعض ويشتركان في الاحترام المتبادل. يجب أن يكونوا قادرين على التحدث عن المفاهيم الخاطئة للهوية والطرق الممكنة للتوفيق بين رؤى كل منهم. ويمكن أن يكون أحد الاعتبارات الرئيسية هو ما إذا كانت الصين قادرة على تحمل وجود الهند المعادية على حدودها أثناء انتقالها إلى مركز المسرح العالمي وما إذا

كانت الهند قادرة على إغلاق باب (أو بابين، كما تشارك روسيا أيضًا) أمام تحالف متعدد الأطراف. لقد خدمها بشكل جيد. قد يؤدي تبادل صريح يتبعه تفاهمات واسعة إلى خريطة طريق يمكن أن تؤدي إلى مراجعة من أعلى إلى أسفل للعلاقة. إذا كان الزعيمان قادرين على تحقيق ذلك، هناك شخصيات على المستوى السياسي من كلا الجانبين تتمتع بالخبرة الكافية، بما في ذلك مستشارو الأمن القومي (أو ما يعادلهم) ووزراء الخارجية، الذين يمكنهم ترجمة التفاهمات الواسعة إلى سياسة. قد تكون هذه هي الطريقة الوحيدة لبناء التفاهم والثقة بمرور الوقت. قد يكون من المفيد أيضًا التعامل مع أسئلة محددة على المستويات الوظيفية، حيث يكون لدى كلا الجانبين أنظمة مختلفة لصنع القرار وأنماط تفاوض، بحيث يقوم الطرفان بأكثر من مجرد التحدث عن بعضهما البعض.

لقد أشارت الهند إلى اختلال التوازن التجاري غير المستدام في مقدمة ومركز العلاقة، ولم تتم معالجة هذا الأمر. ستحتاج الصين إلى العمل على حل العجز التجاري مع الهند. على أي حال، سيحدث الفصل بشكل انتقائي، بالطريقة نفسها وللأسباب نفسها التي تختارها الصين للانفصال عن الولايات المتحدة. قد تضع العلاقات التجارية والاقتصادية المتوازنة أساسًا متينًا للعلاقات المستقبلية، بالنظر إلى حجم كلا الاقتصادين.

تضررت ثقة الجمهور في الصين بشدة ومن غير المرجح أن تتعافى لبعض الوقت. يعتقد الهنود أن الصين استغلت الوباء لمضايقة الهند. يجب تحديد طرق إعادة بناء الثقة العامة.

ستعتمد آفاق التقدم إلى الأمام على الدروس التي تستخلصها الصين والهند من أزمة لاداخ. إذا كان الخبراء الاستراتيجيون الصينيون يعتقدون أن العلاقات الهندية الصينية لا تحمل آفاقًا كبيرة في السيناريو الدولي الحالي وأن الهند بالفعل حليف شبه حليف

للولايات المتحدة، فقد يكون من الصعب إدارة الخلافات الثنائية وفترة من المواجهة العنيفة.

ويرى الباحث ان المشهد الثاني هو الاقرب الى التحقق في ضوء المعطيات الدولية والاقليمية والمحلية مع تنامي دور اليوان الصيني ومبادرة الحزام والطريق والعلاقات الصينية الامريكية والاحداث على الساحة العالمية.

الخاتمة

تراوحت العلاقات بين جمهورية الصين الشعبية وجمهورية الهند بين العداء بشأن النزاعات الحدودية المستمرة، والتعاون من خلال التجارة المتنامية، والمشاركة في مجموعة من المنتديات الثنائية والمتعددة الأطراف. وفي أعقاب التحرير الاقتصادي للصين في أواخر السبعينيات والهند في أوائل التسعينيات، أصبحت الهند والصين الآن الاقتصادين الناشئين اللذان يتمتعان بأكبر الأسواق الاستهلاكية في العالم. ورغم أن الهند والصين تخوضان معضلة أمنية كلاسيكية بسبب النزاعات الحدودية والمنافسة المتنامية على الموارد والأسواق، فإن العلاقة تتسم بالواقعية وزيادة مشاركة البلدين في الاقتصاد العالمي والحوكمة العالمية خارج آسيا، اكتسبت الصين قوة اقتصادية وسياسية أعظم من الهند لأن إصلاحاتها كانت أكثر عمقاً. ومع ذلك، ونظراً لشبكاتها الدبلوماسية والاقتصادية المتوسعة، تظل الهند تشكل ثقلاً موازناً مهماً لقوة الصين المتنامية في آسيا والعالم.

الاستنتاجات

- ان الارث التاريخي في العداء بين البلدان يضعف تاثيره في ظل تنامي العلاقات الاقتصادية بين الدول.

- الصين والهند قوى اقتصادية مؤثرة في المحيط الاقليمي والدولي ،وتلعب العلاقات المتبادلة بين البلدين تاثير مباشر على المحيط الاقليمي والدولي ورسم معالم القوى المؤثرة داخل بنية النظام الدولي.

- شهدت العلاقات الصينية -الهندية مراحل مختلفة من التعاون والصراع والصراع والتعاون ،الا ان في الحقبه الاخيرة تنامت العلاقات الاقتصادية بين البلدين واضحى

- التقارب الصيني الهندي والعمل مع الموسسات الدولية والتكتلات الدولية الاقتصادية منها له انعكاسات سياسية واقتصادية على المحيط الدولي والاقليمي.

- يبقى التنافس الصيني الهندي في تحقيق المصالح السياسية والاقتصادية للبلدين من اهم المتغيرات المؤثرة في طبيعة العلاقة الصينية الهندية ورسم المعالم المستقبلية.

المصادر

١. إيمان فخري (٢٠١٩) الالتحاق بالعولمة مستقبل دور الهند بين الاقليمية والعالمية، في تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية الصعود الهندي، مجلة السياسة الدولية، العدد (٢١٧)، المجلد(٥٤) .

٢. حكمات العبد الرحمن (٢٠٢٠) الصين والشرق الاوسط (دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، بيروت.

٣. رامي عاشور(٢٠١٩) التداعيات الجيوسياسية والاقتصادية لفيروس كورونا على منطقة الإندو باسفيک، مجلة السياسة والاقتصاد ٥ .العدد (٤) .

٤. صابر خليفة محمدين صفاء (٢٠٢٢) الصين نحو تنافسية قطبية متعددة في القرن

الحادي والعشرين: مبادرة الحزام والطريق أنموذجًا (٢٠١٣-٢٠٢١)).» مجلة السياسة والاقتصاد ١٣ , ١٤ .

٥. عبد الرحمن علي عبدالرحمن (٢٠١٩) الأهمية الاستراتيجية لمجموعة دول بريكس.» مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية .

٦. ماهر بن إبراهيم القصير (٢٠١٤) تكتل دول البريكس: نشأته -اقتصادياته- أهدافه، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة - مصر.

٧. مايكل اوهانلون (٢٠١٠) مواجهة متخيلة بين الصين والهند»، مجلة آفاق المستقبل، العدد٣، (أبو ظبي: مركز الأمارات الدراسات والأبحاث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة.

٨. محمد فايز فرحات (٢٠١٨) الحزام والطريق .. هل يتجنب الصعود الصيني مثالب التدخل الغربي، مجلة السياسة الدولية، العدد (٢١٤)، المجلد (٥٣) .

٩. هاني الياس الحديثي و الطاهر ادم حمد (٢٠١٤) اثر المتغيرات الاسيوية على الوطن العربي (اثر المتغيرات الاسيوية على الوطن العربي)دراسة حالة الصين والهند ودول اسيا الوسطى، ط١، دار الجنان، عمان - الاردن .

١٠. واثق علي الموسوي (٢٠٢٠) التنين الصيني امبراطورية الاقتصاد العالمي، ط١، دار الايام للنشر والتوزيع ،عمان - الأردن .

REFERENCES

1. Chatterjee, Manjari. 2013. «Recollecting Empire: Victimhood and the 1962 Sino-India War.» InIndia's Foreign Policy: A Reader, edited by Kanti P. Bajpai and Harsh V. Pant, 248-280. Delhi: Oxford University Press.1-37

2. Choudhury, Rahul Nath. «Capturing the Growth of Chinese Investment in India.» The Indian Economic Journal 71.3 (2023): 548-560.

3. Das, Khanindra Ch. «Indian Investment in Chinese Provinces: Spatial Distribution, Locational Determinants, Challenges and Implications.» The Singapore Economic Review 66.03 (2021): 767-806.

4. Dhinakaran, Dr D. Paul, and N. Kesavan. «Exports and imports stagnation in India during COVID-19-A Review.» GIS Business (ISSN: 1430-3663 Vol-15-Issue-4-April-2020)

5. Garver, John W. «The security dilemma in Sino-Indian relations.» India Review 1.4 (2002): 1-38

6. Goldman, Russell. «India-China border dispute: A conflict explained.» The New York Times 17 (2020).

7. http://www.chinaembassy.org.in/eng/sgxw/t24

8. Hussain, Nazia. 2019. «The Border Dispute in Sino-Indian Relations.» In China's Omnidirectional Peripheral Diplomacy, edited by Jianwei Wang and Tiang Boon Hoo, 257-280. World Scientific Publishing Company

9. Lathar, Rohit. «Impact of COVID-19 on India-China trade relations.» International Journal of Political Science and Governance 4.1 (2021): 188-191.

10. Scott, David. «Sino-Indian security predicaments for the twenty-first century.» Asian Security 4.3 (2008):

11. Shankar, Mahesh. 2018. «Territory and China-India Competition: Mahesh Shankar.» InThe China-India Rivalry in the Globalization Era, edited by T.V. Paul, 27-54. Washington: Georgetown University Press

12. Tansen Sen (January 2003). Buddhism, Diplomacy, and Trade: The Realignment of Sino-Indian Relations, 600-1400. University of Hawaii Press. ISBN 978-0-8248-2593-5

13. Times, June 17, 2020, https://www.nytimes.com/2020/06/17/world/asia/india- china-border-clashes.html

14. Yuan, Jingdong. «Sino-Indian economic ties since 1988: progress, problems, and prospects for future development.» Journal of Current Chinese Affairs 45.3 (2016

15. Zhang, Ketian. «Explaining Chinese Military Coercion in Sino-Indian Border Disputes.» Journal of Contemporary China, (June 16, 2022): 1-18. https://doi.org/10.1080/10670564.2022.2090081

16. Zilong, Che. «The Development of Sino Indian Trade from the Perspective of «The Belt and Road Initiative».» Journal of Economics and Management Sciences 4.3 (2021)